

العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية

المدرجة في بورصة (2007-2009)

*The determinants of profit management practices in Algerian companies
Listed on the Stock Exchange (2007-2009)*

أ. كهيبة شاوشي

جامعة بومرداس، الجزائر

K_chawchi@yahoo.fr

ملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر بعض العوامل على اتجاه الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2007-2009 نحو ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة، بالاعتماد على نموذج للانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مديونية الشركة من بين أهم العوامل وراء توجه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح، إضافة إلى سيولة الشركة، في حين لم يكن هناك تأثير لمتغير الربحية على المستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2009.

الكلمات المفتاح: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية، الربحية، المديونية، السيولة.

Abstract:

The objective of the study was to identify the effect of some factors affecting earning management in Algerian listed companies during the period 2007-2009. Using multiple linear regressions to test the effect of the independent variables on the dependent variable.

The results suggested a significant positive relationship between debt and discretionary accruals; Also there is a significant negative relationship relation between the liquidity of the company and discretionary accruals, the company profitability have no effect on earnings management.

Keywords: earning management, discretionary accruals, profitability, debt, liquidity.

1. مقدمة:

تعد التقارير المالية المصدر الأساسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية من مختلف المستخدمين، لما تنطوي عليه من معلومات تعكس الوضع المالي للشركة، مستويات أدائها الاقتصادي، ومدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها.

وباعتبار أن الإدارة المسؤولة عن إعدادها، فإنها قد تقوم باستخدام السياسات المحاسبية لتحقيق أهداف معينة، بالاعتماد على المرونة المتاحة لها للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكل الصفقات لتعديل التقارير المالية، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للشركة، أم للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير¹، وهوما يظهر تحت مسمى إدارة الأرباح.

فالإدارة قد تزيد أو تنقص من مستويات المستحقات المحاسبية (مثل الذمم المدينة، المخزون، وحسابات الدفع، الالتزامات المستحقة، والمصاريف المدفوعة مسبقاً...) من أجل الوصول إلى مستوى الربح المرغوب، بحيث تشكل المستحقات الاختيارية أهم المقاييس لإدارة الأرباح نظراً للعلاقة بين الأرباح والتدفقات النقدية دور الاستحقاق المحاسبي في تفسير الفجوة بينهما.

إلا أنه لا يمكن تجاهل أثر بعض العوامل المرتبطة بخصائص الشركة والظروف التشغيلية التي تمر بها على مستويات المستحقات الاختيارية واتجاهها نحو ممارسات إدارة الأرباح.

ومن هنا يأتي هدف هذه الدراسة في اختبار أثر بعض العوامل (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة) على اتجاه الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة الممتدة بين 2007 و 2009.

1.1 الدراسات السابقة:

أجريت العديد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية عن موضوع إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها، ولقد اختلفت هذه الدراسات من حيث أهدافها، متغيراتها، وستعرض الباحثة البعض منها مع التركيز على الدراسات التي أجريت في الدول العربية نظراً للتشابه بينها وبين بيئة الأعمال في الجزائر:

- دراسة المومني (2006)²:

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة لـ 70 شركة مدرجة في بورصة عمان من كافة القطاعات الاقتصادية في الفترة 1997 - 2003، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح في جميع القطاعات عدا قطاع البنوك، أما علاقة مديونية الشركة بإدارة الأرباح فكانت عكسية البنوك وطردية في قطاع التأمين، كما أن علاقة سيولة الشركة بإدارة الأرباح كانت عكسية في قطاع الصناعة.

- دراسة عبد الحميد (2007)³ :

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى قيام الشركات المسجلة في سوق المال السعودي بإدارة الأرباح ومدى اختلافها باختلاف خصائص الشركة (حجم الديون، حجم الشركة، ونوع النشاط). وقد جاءت النتائج لتؤكد أن انخفاض الأرباح أهم الدوافع لتوجه الشركة نحو إدارة الأرباح، زيادة على ذلك فإن حجم الديون من العوامل التي تزيد من احتمال قيام الشركة بإدارة الأرباح في حين لم يثبت وجود أثر لحجم الشركة ونوع النشاط على إدارة الأرباح.

- دراسة SUN (2009)⁴:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إدارة الأرباح في الشركات الاسترالية باستخدام المستحقات الاختيارية، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود نشاط واضح لإدارة الأرباح، كما أوضحت أن لحجم الشركة والعائد على الأصول تأثير قوي على ممارسات إدارة الأرباح.

- القثامي والخيال (2010)⁵:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على اتجاه نحو هذه الممارسة، من خلال إجراء دراسة على عينة مكونة من 78 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي من قطاع الصناعة، الخدمات، والزراعة .

أشارت نتائج الدراسة إلى ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح، مع عدم وجود أي تأثير لحجم الشركة وقطاع النشاط على هذه الممارسة، في حين هناك تأثير للمديونية والربحية عليها.

- دراسة Ching et al. (2010) :⁶

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع ممارسات إدارة الأرباح ودوافعها، حيث توصلت إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تنقسم إلى نوعين أساسيين الأول يتمثل في وضع وتوزيع التحريفات، والثاني يتمثل في الاعتماد على التقديرات الشخصية. أما بالنسبة لدوافع إدارة الأرباح فقد تم تبويبها في ثلاثة أنواع الأول مرتبط بأرباح الشركة حيث تلجأ الشركة إلى التلاعب نتيجة للآزمات التي تتعرض لها أو رغبة منها في تخفيف العبء الضريبي أو الحفاظ على الامتيازات التي تقدمها بعض الجهات المالية خاصة البنوك، أما النوع الثاني فيرتبط بضغوط الأطراف المرتبطة بالشركة (المساهمين، المقرضين، المحللين الماليين،...)، وأخيرا الرغبة في تعظيم المنافع الذاتية.

- دراسة الشريف (2012)⁷ :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، واختبار تأثير بعض العوامل لاتجاهها نحو ممارسات إدارة الأرباح للفترة 2008-2011 لـ 11 شركة مدرجة في السوق المالي الليبي أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات المساهمة وإلى وجود تأثير إيجابي لعامل الربحية، المديونية والسيولة على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

- دراسة فداوي (2013)⁸ :

هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح ، أساليبها و قياس ممارسات إدارة الأرباح في عينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر خلال الفترة -2009 2007 بالاعتماد على نموذج جونز المعدل: أشارت النتائج إلى الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر قد قامت بممارسة إدارة الإرباح بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة من خلال استخدام المستحقات الاختيارية إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

- دراسة كيموش (2014)⁹ :

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى ممارسة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لإدارة الأرباح، بالاعتماد على المصاريف غير النقدية، النواتج غير النقدية، وبنود احتياجات رأس المال العامل، للفترة بين 2005 و 2009، أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية من جهة، والمخصصات، الديون قصيرة الأجل والمخزونات من جهة أخرى، مما يعني أن المؤسسات الجزائرية تستخدم هذه البنود في إدارة الأرباح .

تعكس الدراسات السابقة الأهمية التي يحظى بها موضوع إدارة الأرباح في الدراسات الأدبية والعملية، إلا أنه لم يلقى نفس الاهتمام في الجزائر الأمر الذي تعكسه محدودية وقلة الدراسات التي تطرقت وعالجت الموضوع وتركيزها على قياس الظاهرة من خلال المستحقات الاختيارية، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة من حيث الكشف عن تأثير بعض العوامل على توجه الشركات الجزائرية نحو ممارسات إدارة الأرباح.

2.1 مشكلة الدراسة

نتيجة لطبيعة أساس الاستحقاق وتطبيقاته العملية من حيث اعتماده على العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المحاسبية، وتعدد بدائل الاعتراف والقياس المحاسبي تلجأ الإدارة إلى اختيار من بين هذه البدائل ما يسمح لها بنقل المعلومات التي تراها ملائمة لمختلف المستخدمين.

فاستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة والتي أجريت في البيئة الجزائرية (فداوي 2013، كيموش 2014) والتي أشارت نتائجها إلى استخدام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للمستحقات الاختيارية لإدارة أرباحها، تأتي هذه الدراسة للبحث في بعض العوامل التي يمكن أن تكون وراء اتجاه هذه الشركات نحو ممارسة إدارة الأرباح والمتمثلة في: ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة.

3.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة فرضيات الدراسة في شكلها الآتي :

- الفرضية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثانية :

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثالثة :

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة والمستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة.

2. الطريقة والإجراءات

يعرض هذا الجانب الطريقة والإجراءات من حيث مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

1.2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2007-2009 باستثناء المالية منها، نظراً لخصوصية قوائمها المالية كما تم استبعاد كل من شركتي (enafor) و (cevital) نظراً لعدم توافر قوائمها المالية لسنة 2008 وبذلك تم حصر العينة في كل من:

- Air Algerie
- HOTEL AURASSI
- ENTP
- SAIDAL GROUPE
- GROUPE SONELGAZ
- SPA DAHLIA
- ETRHB

2.2 مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية لجمع البيانات:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات وغيرها من مصادر المعلومات التي عالجت موضوع إدارة الأرباح.

- جميع البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالشركات عينة الدراسة للفترة 2007-2009، حيث تم الاعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بلجنة مراقبة عمليات البورصة (COSOB)¹⁰.

- التقارير الدورية الصادرة عن بورصة الجزائر والشركات عينة الدراسة.

3.2 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو المستحقات الاختيارية ومتغيرات مستقلة هي: ربحية الشركة، مديونية الشركة، وسيولة الشركة.

- **المستحقات الاختيارية:** وهي الجزء من المستحقات الإجمالية التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي¹¹، وهذه الأخيرة هي التي تمكن الإدارة من التلاعب في الأرباح، وهي من أهم المقاييس المستخدمة لإدارة الأرباح.

وتعكس الدراسات السابقة وجود عدة نماذج لقياس المستحقات الاختيارية والتي من أهمها: (Jones 1991; Dechow, Sloan Sweeney 1995; Kothari et al., 2005;...)، ومن خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل (Dechow, et al, 1995) وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية (TAC_{it})

تنشأ المستحقات الكلية عن تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة، وتمثل الفرق بين النتيجة الصافية والتدفق من الأنشطة التشغيلية. بحيث تنقسم المستحقات الكلية إلى جزأين هما المستحقات الاختيارية والمستحقات الغير اختيارية، أي أن :

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

TAC_{it} = مجموع المستحقات للشركة i في الفترة t.

NI_{it} = صافي الربح للشركة i في الفترة t.

CFO_{it} = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t.

i : مؤشر السنوات وهي الفترة الممتدة من 2007-2009 .

t: الشركات عينة الدراسة من 1 إلى 7.

ويتم حساب التدفق النقدي وفق المعادلة التالية:

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية = قدرة التمويل الذاتي - التغيير في احتياجات رأس المال العامل

الخطوة الثانية: تقدير معالم النموذج ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$)

لتقدير المستحقات غير الاختيارية، يتطلب الأمر تقدير معالم النموذج وهي $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ من خلال تصميم معادلات الانحدار لمجموع مؤسسات العينة لفترة الدراسة وفق المعادلة التالية:

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}]) + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + e_i \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

A_{it-1} = مجموع الأصول للشركة i للسنة $(t-1)$.

ΔREV_{it} = التغيير في الإيرادات للشركة i في الفترة t .

ΔREC_{it} = التغيير في حسابات المدينين للشركة i في الفترة t .

PPE_{it} = الأبنية والمصانع والمعدات للشركة i في الفترة t .

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير الاختيارية (DACit)

ويتم استخدام الصيغة التالية لحساب المستحقات غير اختيارية:

$$NDAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 PPE_{it} / A_{it-1} \dots \dots \dots (3)$$

الخطوة الرابعة: حساب المستحقات الاختيارية (DA_{it})

يتم حساب المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي (TACC) المستحقات والمستحقات غير الاختيارية (NDA) وفق المعادلة التالية:

$$DA_{it} = TACC_{it} - NDA_{it} \dots \dots \dots (4)$$

- ربحية الشركة

تتحدد ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بشكل كبير بمستوى الأرباح التي تحققها الشركة، إذ تعد الربحية مؤشراً هاماً لتقييم الأداء، فقد تضاربت الأداء حول الربحية فالرأي الأول يقول أن الشركات ذات الأرباح المرتفعة تتجه نحو ممارسة إدارة الأرباح أكثر من الشركات ذات الربحية المنخفضة أما الرأي الثاني فمفاده أن الشركات التي تحقق زيادة في الإيرادات والأرباح تكون أقل عرضة لإدارة الأرباح¹².

وعليه فمن المتوقع أن يكون أثر لربحية الشركات عينة الدراسة على اتجاهها نحو إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، وسيتم قياس الربحية بنسبة النتيجة الصافية إلى إجمالي أصول الشركة.

$$\text{ربحية الشركة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- مديونية الشركة

إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة اتفاقيات عقود الدين، فإدارة الأرباح سيساعد المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم وذلك من خلال زيادة توزيعات الإرباح، والاقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين. فالعلاقة الإيجابية بين نسبة الدين إلى حقوق الملكية واستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الربح يفسر عادة كدليل أن المديرين استخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل والتخلص من قيود عقود الديون¹³.

وبذلك تعد نسبة المديونية من بين أحد العوامل المحتملة التي تؤثر في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، حيث من المتوقع أن تلجأ الشركة ذات نسبة المديونية المرتفعة إلى التلاعب في الأرباح لتفادي الإخلال بشروط عقد الدين. من خلال الدراسة سنقوم بدراسة متغير المديونية من خلال نسبة إجمالي الديون منسوبة إلى إجمالي أصول الشركة.

$$\text{مديونية الشركة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- سيولة الشركة

تعد السيولة من العناصر الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم المالية حيث تعكس درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة بمعنى قدرة الشركة على سداد الالتزامات القصيرة أجل عند استحقاقها.

فمن المحتمل أن تقوم الشركات بالتلاعب بالأرباح لتحسين نسبة السيولة، وبيان قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وضمن استمرارية النشاط.

حيث تم قياس سيولة الشركة بنسبه الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة

$$\text{سيولة الشركة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2.4 نموذج الدراسة

يهدف اختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين المتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح المُعبر عنه بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية والمتغيرات المستقلة، كما هو موضح بالمعادلة (5):

$$|DAC_{it}| = b_0(X_1) + b_1(X_2) + b_2(X_3) + b_3(X_3) + b_4(X_4) + e_{it} \dots \dots (5)$$

حيث:

$|DA_{it}|$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t

X_2 : ربحية الشركة.

X_3 : مديونية الشركة.

X_4 : سيولة الشركة.

b_0, b_1, b_2, b_3 : معاملات نموذج الانحدار المتعدد.

e_{it} : ويمثل الخطأ العشوائي للنموذج.

3. اختبار الفرضيات وعرض النتائج:

بعد الحصول على البيانات الضرورية لنموذج الدراسة تم معالجتها وتحليلها، باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، والاختبارات الإحصائية الموضحة أدناه.

1.3 نموذج الانحدار المتعدد

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، لذا كان من الضروري التأكد من مدى قبول النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

تم الاعتماد على مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة للتأكد من عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة كما هو موضح في الجدول (1)، أين كانت جميع الارتباطات بين المتغيرات المستقلة غير معنوية، أن قيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$).

كما أنه بالعودة إلى الجدول (5) نجد أن جميع معاملات تضخم التباين (VIF) كانت أقل من 5، ما يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة.

- التوزيع الطبيعي للبواقي

من بين شروط تحليل الانحدار هو أن تكون البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، حيث تم اختبار التوزيع للبواقي في نموذج الدراسة بالاعتماد على اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، وتشير النتائج في الجدول (2) إلى أن قيمة المعنوية (Sig = 0,2) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$)، لذا يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فالشرط محقق.

- معنوية النموذج الدراسة

من خلال الجدول (3) تحت عنوان "model summary" يتبين بأن قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) قد بلغ (0.768) بينما بلغ معامل التحديد R^2 (0.589) في حين كان معامل التحديد المصحح R^2 قدر بـ (0.517) مما يعني بأن المتغيرات المستقلة وهي (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة) استطاعت أن تفسر (50%) من التغيرات الحاصلة في (المستحقات الاختيارية) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى فمن الممكن أن تكون عوامل أخرى مهمة لم تدرج في النموذج.

ومن الجدول (4) الخاص بتحليل التباين لنموذج الدراسة، نلاحظ أن قيمة المعنوية (Sig 1) ($= 0,00$) أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$)، هوما يعني أن نموذج الدراسة ملائم لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي النموذج صالح لاختبار فرضيات الدراسة.

2.3 نتائج الفرضيات

سيتم اختبار فرضيات الدراسة انطلاقاً من نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الموضح في الجدول (5)، أين تظهر نتائج معنوية معاملات الانحدار بحيث نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المعنوية (sig) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$)، في حين ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المعنوية (sig) أقل أو تساوي من مستوى المعنوية ($\alpha = 0,05$).

- الفرضية الأولى :

من خلال نتائج تحليل الانحدار في الجدول (5)، يتبين وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة والمستحقات الاختيارية، حيث بلغ قيمة المعامل ($B = -0.059$)، ما يعني أن الشركات منخفضة الأرباح أكثر إدارة للمستحقات، إلا أن قيمة المعنوية ($\text{sig} = 0.587$) وهي أكبر من 0.05 ما يعني أنها ليست ذات دلالة من الناحية الإحصائية.

بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرض البديل، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن ربحية الشركة لم تكن وراء اتجاه الشركات عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثانية:

أما عن أثر مديونية الشركة على ممارستها لإدارة الأرباح تبين نتائج تحليل الانحدار في الجدول (5) أن قيمة المعامل B قدرت ب ($B = 0.471$) أي وجود علاقة ايجابية بين مديونية الشركة وإدارتها للأرباح، كما بلغت قيمة المعنوية ($\text{sig} = 0.002$) وهي أقل من 0.05 ما يعني أنها دالة من الناحية الإحصائية.

ومنه يمكن القول أن مديونية الشركة كانت وراء توجه الشركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح فالشركات ذات المديونية العالية تتجه نحو إدارة الأرباح لتخفيض نسبة المديونية. لذا نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مديونية الشركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثالثة:

بلغت قيمة المعامل لمتغير سيولة الشركة ($B = -0,023$)، ما يعني وجود علاقة عكسية ما بين السيولة والمستحقات الاختيارية، كما بلغت قيمة المعنوية ($\text{sig} = 0.006$) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، ما يعني أنها دالة من الناحية الإحصائية.

ومنه يمكن القول أن سيولة الشركة كانت وراء توجه الشركات عينة الدراسة نحو ممارسة إدارة الأرباح، فالشركات ذات السيولة المنخفضة أكثر إدارة للأرباح، حيث تلجأ للتلاعب في الأرباح لتحسين نسبة السيولة لديها، ولبيان قدرتها على السداد في الأجل القصير.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة والمستحقات الاختيارية للشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة.

ولإجراء عملية المقارنة لمعرفة أي من المتغيرات يساهم أكثر في التنبؤ بالمتغير التابع يجب النظر إلى قيم المعاملات المعيارية (Beta) في الجدول (5) ، والتي تعني بأننا قد حولنا كل المتغيرات إلى نفس المقياس من أجل أن تصح عملية المقارنة.

فالقيمة الأكبر بالقيمة المطلقة تعبر عن أن المتغير المستقل المقابل يساهم أكثر في التنبؤ بالمتغير التابع، وهنا يتمثل في مديونية الشركة.

4. الخلاصة

عملت هذه الدراسة على اختبار مدى تأثير بعض العوامل (ربحية الشركة، مديونية الشركة، سيولة الشركة) على اتجاه الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نحو ممارسات إدارة الأرباح، من خلال اختبار العلاقة بين هذه العوامل والمستحقات الاختيارية. وتم إجراء الدراسة على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2007-2009، بالاعتماد على نموذج جونز المعدل (Dechow, et al, 1995) لقياس المستحقات الاختيارية ، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

على ضوء التحليلات النظرية والعملية التي تم عرضها سابقاً توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وربحية الشركة خلال فترة الدراسة ما يعني أن الهدف من وراء ممارسات إدارة الأرباح لم تكن ربحية الشركة.
- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية ومديونية الشركة ما يعني أن الشركات عالية المديونية تميل نحو إدارة الأرباح لتحسين نسبة المديونية وترك انطباع جيد عن وضعها المالي.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وسيولة الشركة ما يعني أن الشركات ذات نسبة سيولة منخفضة أكثر إدارة الأرباح بهدف تحسين نسبة السيولة والتأكيد على قدرتها على السداد في الأجل القصير.

ملحق الجداول

الجدول (1) : صفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

Correlations

		da	X1	X2	X3
Pearson Correlation	DA	1,000	,131	,596	-,518
	X1	,131	1,000	,173	-,244
	X2	,596	,173	1,000	-,073
	X3	-,518	-,244	-,073	1,000
Sig. (1-tailed)	da	.	,285	,002	,008
	X1	,285	.	,226	,143
	X2	,002	,226	.	,376
	X3	,008	,143	,376	.

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (2) : اختبار (Kolmogorov-Smirnov) حول التوزيع الطبيعي للبقايا لنموذج الدراسة

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)		
	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	0,146	20	0,200(*)

* This is a lower bound of the true significance.
a Lilliefors Significance Correction

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (3) : ملخص نموذج الدراسة

Model Summary(b)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,768(a)	0,589	0,517	,02422

a Predictors: (Constant), x1, x2, x3

b Dependent Variable: | DA |

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (4) : تحليل التباين لنموذج الدراسة

ANOVA(b)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,013	3	,004	7,521	,001(a)
	Residual	,009	16	,001		
	Total	,023	19			

a Predictors: (Constant), x1, x2, x3

b Dependent Variable: | DA |

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول (5) : الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	,019	0,023		,810	0,454	-0,030	0,067		
	X1	-0,059	0,106	-0,090	-,553	0,587	-0,283	0,166	0,916	1,091
	X2	0,147	0,040	0,575	3,643	0,002	0,062	0,233	0,969	1,032
	X3	-0,023	0,007	-0,498	-3,106	0,006	-0,039	-0,007	0,939	1,064

a Dependent Variable: | DA |

المصدر : البرنامج الإحصائي SPSS.

الإحالات والمراجع

- ¹ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 57.
- ² محمد المومني، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، 2006.
- ³ عبد الحميد أحمد أشرف، خصائص الشركات واستخدام التقارير المالية في إدارة الربحية، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر، مج 31، ع 2، 2007.
- ⁴ Lan Sun, Subhrendu Rath ,An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia , International Journal of Social, Education, Economics and Management Engineering Vol:3, No:7, 2009,pp295-311.
- ⁵ سفير القتامي، توفيق عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية (دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية، العدد 01، المجلد 47، 2010، ص ص 240-309.
- ⁶ Ming China, Yang Cheng, earnings management types and motivation: a study in Taiwan, social behavior and personality, 38(7), 2010. pp 955-962.
- ⁷ محمد الطيب محمد الشريف، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية، الفكر المحاسبي - مصر، مج 17، ع 2، 2013، ص ص 131-186.
- ⁸ فداوي أمينة، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، ع 4، 2013، ص ص 1-16.
- ⁹ بلال كيموش، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في إدارة الأرباح - حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005 - 2009)، مجلة الباحث - عدد 14، 2014، ص ص 43-56.
- ¹⁰ La commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse : www.cosob.org.
- ¹¹ Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan , Amy P. Sweeney, Detecting earnings management, The Accounting Review, 1995, pp193-225.
- ¹² محمد الطيب محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 151.
- ¹³ جبر إبراهيم الداور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية، م 17، ع 1، ص ص 809 - 845.